

محمود المراغى يكتب تحليلاً إخبارياً حول التعديل الوزاري

# هل خرج وزير الصناعة بسبب تحفظه على «الشراكة الأوروبية»؟



المراغى

البشر ورفع مستواهم المعيشي، وهو ما أشار له د. عثمان محمد عثمان في أول تصريح له حين تحدث عن رفع مستوى المعيشة كهدف أساسي أول.

كل ذلك مفهوم ومطلوب، لكني لم أفهم مثلاً الحكمة من تغيير وزيرة البيئة د. نادية مكرم عبيد والتي تركت انطباعاً عند الرأي العام بأنها قادرة على أن تضع شيئاً فطائرت الثلوث في المصانع والمزارع ونهر النيل، ولم يكن ينقص حركتها النشطة والدعوية إلا أن ترتدى «الأقنوع» لتجارب اعداء البيئة.. بالقوانين المستحدثة والمتابعة النشطة والحماس الدائم.

غير المفهوم أيضاً، أن يخرج وزير الصناعة د. مصطفى الرفاعي إثر ثلاث معارك أساسية: معركته من أجل إعادة الاعتبار لوزارة الصناعة التي كان البعض يطالب بإحالتها للمعاش، ومعركته ضد الفساد ممثلة في قضية حديد أسوان التي فجرتها الوزارة في عهده وترك رذائها رد فعل عنها إحدى الصحف التي يرأسها شخصية حزبية تقوى الدفاع عن المتهمة في القضية، وكان رد الفعل هجوماً دائماً وأخباراً كاذبة أو غير دقيقة تستهدف التشهير بالوزير وبشكل غير عادل ومخالف لتقاليد الصحافة. أما القضية الثالثة - أو المعركة الثالثة - فهي انقاذ الصناعة المصرية في مواجهة اتفاقية الشراكة الأوروبية.. وقد ظلت الاتفاقية محل درس طويل في مجلس الوزراء

سالم وعضوية عدد ممن رشحهم حجازي. أيضاً، فإننا لا نعرف في كل المرات نصيب رئيس الوزراء في الترشيح (حيث إنه المسئول في النهاية) ويتصيب رئيس الدولة والذي يعطى له الدستور صفتين: صفة رئيس الدولة، وصفة رئيس السلطة التنفيذية، وله وحده سلطة تسميته أسماء الوزراء.

في كل الأحوال، هناك اعتبارات يملكها الرئيس وتحكم اختياره، وقد لا تكون واضحة للصحافة أو الرأي العام.. وإن كان بعض الإيضاح ضرورياً.

ففي التعديل الأخير كان مفهومًا التعديل الذي أنشأ وزارة للتجارة الخارجية، وكان مفهومًا إسناد وزارة التخطيط لوزير شاب (فهو الأصغر سناً بعد د. يوسف بطرس غالي) وهو ابن مخلص لدراسة التخطيط جمع بين الدراسة النظرية (كاستاذ ومدير لمعهد التخطيط) وبين الواقع العملي كمشارك في جهاز وزارة التخطيط.. والأهم أنه أسس وأشرف دائماً على التقرير الدوري للتنمية البشرية في مصر وهو التقرير الذي يقدم خريطة المجتمع المصري ويضع إصبع أي مخطط وواضع سياسة على اتجاهات الحركة الضرورية لمعالجة أوجاع المجتمع من فقر وبطالة ونقص في الخدمات أو تخلف في التعليم إلى آخر ما تستهدفه عملية التخطيط لأن الهدف في النهاية من أي سياسة هو إسعاد

التشكيلات الوزارية في مصر قصة طويلة، بعضها يتعلق بالهياكل التنظيمية وبعضها يتعلق بالأشخاص.. فقد شهدت الحكومة المصرية إنشاء وإلغاء وإدماج وزارات عديدة طبقاً لتطور الظروف فجاءت وزارة الترميم في غمار الحرب العالمية الثانية وجاءت وزارات الصناعة والتخطيط والحكم المحلي والإصلاح الزراعي والبحث العلمي في زمن ثورة يوليو، ثم جاءت وزارات التنمية الإدارية والبيئة وقطاع الأعمال في ظل عهدى الرئيس أنور السادات والرئيس حسنى مبارك.. ومن ثم فإن التعديلات التنظيمية ومنها إلغاء وزارة الاقتصاد وقصر وظائفها على التجارة الخارجية مع تدعيم البنك المركزي ومع نقل بنك الاستثمار لوزارة المالية وشركات التأمين - كأوعية إخبارية للإشراف وزير التخطيط. كل ذلك بعد منطقياً والمقصود منه التركيز على وظائف بذاتها وإعلاء وظائف بعينها (مثل البنك المركزي).

لكن قصة الأسماء أكثر إثارة، فهي سلطة مطلقة لرئيس الجمهورية والاعتبارات التي تحكمها قد تكون واضحة أو غير واضحة للرأي العام، فنحن - حتى الآن - لا نعرف سبب ما جرى في السبعينيات حين كلف الرئيس أنور السادات د. عبد العزيز حجازي بالوزارة للمرة الثانية، ثم كلف سرا شخصياً آخر هو المرحوم ممدوح سالم.. وجاءت الوزارة برئاسة ممدوح

وبطبيعة الحال فإن فريق الصناعة لم يطلب الانغلاق لكنه طلب الحذر والمهلة الزمنية، اللازمة للانتقال.. و.. وعندما تم حسم القضية بالموافقة على الاتفاقية - بعد التعديلات - قال لى وزير الصناعة د. مصطفى الرفاعي: «أنا ملتزم بما تنتهي إليه الحكومة ومعركتى الآن هي التحديث وإعطاء دفعة للصناعة».

وببدأ الرجل معركة على هذا النحو بينما كان يحارب على جبهات شتى للتخفيف من الأعباء التي تتحملها المصانع المصرية، ولتحسين جودة المنتجات، ولخلق دور حقيقي لوزارة الصناعة التي فقدت أسلحتها بالابتعاد عن قطاع الإنتاج فمصانع القطاع الخاص تابعة لأصحابها ومصانع القطاع العام تابعة لوزارة قطاع الأعمال ولا يبقى لوزارة الصناعة غير تخطيط لا يجد من ينفذه وإشراف تعوزه الخبرة والسلطة وهو ما حاول أن يفعله الوزير.. وفي هذا المجال كان هناك - على سبيل المثال - قصة هيئة التصنيع والتي كانت بيتاً للخبرة خرجت منه الخطط الصناعية والخصمصة لمصر وليبيا وعدد من البلاد العربية وقد حوصرت الهيئة وأفرتت من موظفيها بل توقف التعيين فيها نحو ثمانى سنوات أو أكثر مما جعلها في لحظة ما مجموعة من الجنرالات (قدامى المديرين وكبار الموظفين) بلا جنود وبلا خطط ميدانية.. وحاول الوزير أيضاً أن يبعث فيه الحياة.

باختصار فإن إبعاد د. مصطفى الرفاعي بضعنا أمام علامة استفهام، هل انتصر التيار الأكثر ليبرالية والذي يقول: دخلنا الجات ومنظومة التجارة العالمية ومن ثم فلا مفر من الرضوخ لكل أحكام المنظمة؟ الإجابة - على ما أظن - هي «نعم»، ففي نفس الأسبوع الذي خرج فيه وزير الصناعة الذي طالما تشدد مع الشركات الأجنبية وانحاز للإنتاج الوطنى نشرت الصحف أشياء عن موافقة مصر على إلغاء المناطق الحرة التي تعطى إعفاءات جمركية تساعد الصادرات المصرية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، فقد اعتبرت منظومة التجارة العالمية أن ذلك نوع من الدعم غير المشروع، وقد حدث ذلك التنازل ونحن ننشئ وزارة لتشجيع الصادرات!!

أعود فأقول إن قرار تشكيل الحكومة، أى حكومة، قرار سيادى يختص به رئيس الجمهورية.. لكن محاولة الفهم والإيضاح ضرورية أيضاً. قولوا لنا لماذا خرج من خرج.. ولماذا بقي من بقى؟